أزمة شبة الجزيرة الكورية تراوح مكانها

الفشل يلاحق مفاوضات الكوريتين .. و«كايسونغ» مغلق حتى إشعار آخر

قادة الكوريتين عقب اجتماع الاثنين

سول - «وكالات»: فشلت الكوريتان مجددا امس الاول في التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة فتح موقع كايسونغ الصناعي الذي بات قضية أساسية في تهدئة التوتر بشبه الجزيرة الكورية، إلا أن البلدين قررا عقد لقاء جديد، وفقا لوزارة الوحدة الكورية الجنوبية.

من جهتها قالت وزارة الوحدة المسؤولة عن إدارة شؤون الكوريتين في بيان أوردته وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء إن المحادثات جرت في مدينة كايسونغ الحدودية بين البلدين، ولم يتم التمكن من التوصل إلى أي اتفاق سوى الاتفاق على اللقاء مرة أخرى اليوم الأربعاء.

وجدد الوفد الكوري الجنوبي خلال الاجتماع الذي استمر يوما كاملا، مطالب بلاده المتمثلة في ضمان الشمال لسلامة رجال الأعمال والموظفين الكوريين الجنوبيين العاملين في المجمع وتحويله إلى مركز صناعي دولي يلتزم بالمعايير والمقاييس الدولية. كما جدد الجانب الكوري الجنوبي تأكيده على عدم تكرار «الخطأ» الذي ارتكبته بيونغ يانغ عندما تسببت في إغلاق المجمع بصورة أحادية.

وكان مسؤولو البلدين قد باشروا جولة محادثات هي الثالثة من نوعها خلال الشهر الجاري، بعدما فشلت المحادثات السابقة في تقريب وجهات النظر بينهم لإعادة فتح المجمع الصناعي الذي أغلقته كوريا الشمالية بقرار أحادي مطلع أبريل الماضي على خلفية ارتفاع مستوى التوتر بين البلدين إثر قيامها بتجربة نووية أثارت ردود فعل عالمية.

وتريد سول وبيونغ يانغ استئناف العمل في هذه المنطقة المهمة للاقتصاد الكوري الشمالي وكذلك للشركات الكورية الجنوبية التي خسرت مئات ملايين الدولارات منذ رحيل 53 الف موظف كوري شمالي توظفهم 123 شركة كورية جنوبية تعمل في المجمع الصناعي.

والمجمع الذي أطلق عام 2004 كان يعتبر آخر رموز المصالحة بين الكوريتين، لكنه أغلق بسبب التوترات في شبه الجزيرة خلال الآونة الأخيرة.

وأثناء اجتماع عُقد في وقت سابق من هذا الشهر، اتفق الطرفان مبدئيا على إعادة فتح المجمع، لكن لم يتم إحراز تقدم منذ ذلك الحين حيث يتبادل الطرفان المسؤولية عن إغلاقه.

وفي إطار سعيها لتقليل المخاطر تود سول استقدام شركات أجنبية إلى مجمع كايسونغ الواقع على مسافة عشرة كيلومترات من الحدود داخل كوريا الشمالية.

وقالت سول على لسان وفد كوريا الجنوبية كيم كي وونغ في بداية المحادثات الجديدة، إنه «يجب أن نطور كايسونغ ليصبح مجمعا صناعيا دوليا عبر السماح بأنشطة لشركات أجنبية وكذلك شركات كورية جنوبية».

غير أن كوريا الشمالية اعتبرت هذه الفكرة «سخيفة»، حيث ردت في بيان امس الاول على موقعها الرسمي أن هذه الفكرة «لا تستحق عناء بحثها»، معتبرة أن «عدم وجود شركات أجنبية لم يكن سبب الأزمة الحالية».

وتصر بيونغ يانغ على أن إعادة العمل في المجمع «يجب أن تبدأ في أسرع وقت ممكن»، محملة مسؤولية الإغلاق والجمود الحالي في المفاوضات على سياسة سول «العدائية».

يذكر أن الكوريتين كانتا حتى بداية الحرب العالمية الثانية بلدا واحدا، ومع نهاية الحرب انشطرت شبه الجزيرة الكورية إلى شطرين: الشطر الجنوبي -الذي كان تحت سيطرة الحلفاء- اتبع النظام الرأسمالي واقتصاد السوق، بينما تبنى الشطر الشمالي -الذي كان تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي السابق إبان الحرب- الفكر الماركسي، ولا يزال إلى اليوم.

وتعتبر الكوريتان آخر مشهد سياسي يجسد الحرب الباردة التي سادت بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 حتى انهيار الاتحاد عام 1991.

تعهد بتعاون وثيق بين السلطتين

إيران: روحاني يغازل البرلمان .. لتجاوز المشكلات الداخلية والخارجية

حسن روحاني

طهران - «وكالات»: تعهد الرئيس الإيراني المنتخب حسن روحاني بالتعاون بشكل وثيق مع البرلمان والحد من النزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قائلا إن مشكلات إيران لن تحل إلا بتعاون السلطتين.

وحقق روحاني وهو معتدل نسبيا انتصارا ساحقا على منافسين محافظين في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 14 يونيو ويحتاج مساندة أعضاء البرلمان لتمرير الميزانية وتنفيذ وعود بزيادة الحد الأدنى من الاجور وإصلاح قطاع البنوك.

وذكرت وكالة مهر للأنباء أن روحاني قال للنواب خلال كلمة ألقاها يوم الاحد الماضي «الحكومة القادمة لن تفكر في المواجهة مع البرلمان ولن تفكر في خداع البرلمان بإحصاءات غير دقيقة لا سمح الله».

ومضى روحاني يقول «ما من شك ان حل مشكلات البلاد لن يكون ممكنا بدون تعاون بين البرلمان والسلطة التنفيذية». ويواجه روحاني تحديات صعبة في إعادة بناء اقتصاد تراجع بسبب العقوبات الدولية.

واتسمت الفترة الثانية للرئيس الإيراني المنتهية ولايته محمود أحمدي نجاد بنزاع شديد مع البرلمان بلغ ذروته في فبراير شباط عندما اتهم احمدي نجاد أسرة رئيس البرلمان علي لاريجاني بالفساد.

كما انتقد أعضاء البرلمان بشدة أحمدي نجاد بسبب تنفيذ إدارته لإصلاحات في برنامج الدعم الحكومي يقولون إنها تسببت في زيادة التضخم.

ويتولى روحاني الذي تربطه علاقات وثيقة بالزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي منصبه الشهر القادم.

كما يتعين على البرلمان الموافقة على ترشيحات روحاني للمناصب الحكومية والتي كانت موضع تكهنات في وسائل الإعلام الإيرانية في الأسابيع القليلة الماضية على نطاق واسع.

وادت العقوبات الدولية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل إلى ضغوط هائلة على اقتصاد البلاد مما ساهم في ارتفاع التضخم الى أكثر من 30 في المئة ورفع معدل البطالة وإضعاف الريال الإيراني.

وقال روحاني لأعضاء البرلمان في إشارة إلى العقوبات «تواجه البلاد ظروفا صعبة للغاية. بعض هذه التعقيدات نتيجة لسوء الاداء المحلي والبعض نتيجة لضغوط اجنبية ظالمة».

واضاف «هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها البلاد معدل تضخم مرتفعا للغاية.. الأعلى في المنطقة وربما في العالم إلى جانب تراجع النمو الاقتصادي».

ويقول محللون إن روحاني وهو شخصية محنكة سياسيا شغل مناصب في الجمهورية الإسلامية لعشرات السنين أمامه فرصة طيبة لتحقيق أهدافه بسبب قدرته على مد الجسور بين الفصائل السياسية المختلفة في إيران.

لكن خامنئي سيظل له القول الفصل في السياسات الحيوية بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني ودعمه للرئيس السوري بشار الأسد في مواجهة المعارضة التي تسعى للإطاحة به.

وظهرت على السطح بوادر معارك سياسية في إيران الأسبوع الماضي.

ونقلت وكالة مهر عن علي مطهري وهو نائب محافظ في البرلمان ومن منتقدي احمدي نجاد قوله إنه اكتشف اجهزة تنصت في مكتبه.

وطلب مطهري من وزارة الاستخبارات تفسير سبب تركيب مثل هذه الأجهزة في مكتبه وهو اجراء قال إنه ينتهك القانون الإيراني في حين أن أعضاء آخرين في البرلمان انتقدوا مطهري لكشفه هذه المسألة علنا.

جماعته اعتبرت الحكم لدوافع سياسية

بنغلاديش: السجن 90 عاماً لغلام عزام

غلام عزام في طريقه الى المحكمة

دكا - «وكالات»: حكمت محكمة بنغالية على زعيم سابق للجماعة الإسلامية بالسجن تسعين عاما في حكم تقول جماعته إن له دوافع سياسية ويتوقع أن يثير موجة من العنف.

ووفق مصادر قضائية أدين غلام عزام «91 عاما» من قبل محكمة جرائم الحرب بالتخطيط والتآمر والتحريض والمشاركة في ارتكاب مذابح جماعية وجرائم ضد الإنسانية خلال حرب الاستقلال عن باكستان عام 1971.

وقد استمرت تلك الحرب تسعة شهور وقتل خلالها حوالي ثلاثة ملايين شخص وتعرضت مائتا الف امرأة للاغتصاب وحرقت آلاف المنازل.

وقال ممثل الادعاء سيد حيدر علي لرويترز «ثبتت كل التهم ولكن عقوبة الإعدام لم تصدر بسبب كبر سنه».

وأغضبت المحاكمات -التي أدين فيها منذ يناير الماضي- الإسلاميين وحزب بنغلاديش الوطني -حزب المعارضة الرئيسي في البلاد- وقالوا إن لها دوافع سياسية لمضايقة قيادات الجماعة الإسلامية. وتنفي الحكومة هذه الاتهامات.

وأغلقت المتاجر والأعمال ابوابها جراء إضراب مدته يوم دعت إليه الجماعة الإسلامية احتجاجا على الحكم، واشتبك نشطاء من الجماعة مع الشرطة في العاصمة داكا وفي مناطق أخرى.

وعانت بنغلاديش خلال الشهور الأخيرة من موجة من الاحتجاجات العنيفة المرتبطة بأحكام الإدانة التي تصدرها محكمة جرائم الحرب تلك.

العثور على جثة رهينة فرنسي مختطف في مالي منذ 2011

باريس - «وكالات»: أعلن مكتب الرئيس الفرنسي العثور على جثة فرنسي اختطفه مسلحون إسلاميون عام 2011.

وكان تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا قد قال إنه قتل عالم الجيولوجيا فيليب فيردون ردا على التدخل العسكري في مالي.

وجاء في بيان صادر عن مكتب الرئيس فرانسوا هولاند: «تأكد رسميا وفاة مواطننا فيليب فيردون». وأضاف: «ستنقل الجثة إلى فرنسا في أسرع وقت ممكن وتشريحها سيعرفنا سبب الوفاة».

واختطف فيردون مع رجل فرنسي آخر في إحدى المدن شمالي مالي في نوفمبر 2011. وتحتجز مجموعات إسلامية ستة مواطنين فرنسيين داخل مالي. وخلال مقابلة أجريت الأحد، قال هولاند إنه يفعل كل ما يمكن من أجل تحرير الرهائن.

قال إنه سيغادر روسيا حال تمكنه من ذلك

بوتين: أمريكا تحاصر سنودن.. داخل أراضينا

موسكو - «وكالات»: قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن السلطات الأمريكية تحاصر المتعاقد السابق مع الاستخبارات الأمريكية الهارب إدوارد سنودن في روسيا.

وأضاف بوتين أن سنودن سيغادر حال تمكنه من ذلك.

يذكر أن عدداً من دول أمريكا اللاتينية عرضت اللجوء على خبير الاستخبارات السابق، لكنه لا يحمل أي وثائق يغادر بها منطقة المرور بمطار موسكو.

وتتهم الولايات المتحدة سنودن بتسريب معلومات سرية.

ورفض بوتين تسليم سنودن إلى السلطات الأمريكية وقال إن بإمكانه البقاء فقط في روسيا إن توقف عن تسريب أسرار تتعلق ببرامج مراقبة أمريكية.

وقال إن ثمة علامات تشير إلى أن سنودن «يغير موقفه». لكنه قال إن سنودن لا يرغب في البقاء في روسيا، لكنه يرغب في الحصول على إقامة في «بلد آخر».

«وردا على سؤال يتعلق بمستقبل سنودن قال الرئيس الروسي «كيف أعرف؟ إنها حياته».

وقال بوتين «لقد حضر الى بلادنا بلا دعوة. ولسنا مقصده الأخير، وشركاؤنا الأمريكيون، في واقع الأمر، يمنعون رحلاته الجوية». وأضاف «لقد أرهبوا جميع الدول الأخرى، ولا يرغب أحد في استقباله، وبهذه الطريقة، في واقع الأمر، فهم يحاصرونه على اراضينا».

يذكر أن سنودن محاصر في منطقة العبور في مطار شيريمتييف- وثمة أنباء عن إقامته في فندق «كابسول» في المطار، منذ مقدمه من هونج كونج في الثالث والعشرين من يونيو. ولقد أرسل الأمريكي طلبات من أجل الحصول على اللجوء السياسي في نحو 21 دولة، قوبل معظمها بالرفض، باستثناء بوليفيا ونيكاراغوا وفنزويلا التي أشارت إلى إمكانية استقبالها له.

لكنه غير قادر على مغادرة منطقة العبور بدون وثائق لجوء أو جواز سفر صالح أو تأشيرة روسية، فهو لا يملك أي منها تقريبا. وربما تقفل بعض الدول الأوروبية على الأرجح مجالها الجوي أمام أي طائرة يشتبه في كونها تحمل سنودن.

وخلال مؤتمر صحفي يوم الجمعة، قال سنودن إنه يسعى إلى الحصول على حق اللجوء المؤقت في روسيا قبل أن يسافر بأمان إلى أمريكا اللاتينية. بيد أن مسؤولين من موسكو قالوا إنه لم يجب حتى الان لطلبه.

جدير بالذكر أن الآف الوثائق الاستخباراتية السرية التي سربها سنودن كشفت عن نظام تجسس من جانب وكالة الأمن الوطني الأمريكية على الهواتف وبيانات الانترنت. كما اشارت الوثائق إلى أن وكالات الاستخبارات البريطانية والفرنسية تقوم بعملية شبيهة لجمع البيانات، فضلا عن كون الولايات المتحدة كانت تتشوش على اتصالات الاتحاد الأوروبي.

على خلفية فضيحة تحيط بحزبه

إسبانيا: الفساد يلاحق راخوي.. والمعارضة تضغط عليه للاستقالة

مدريد - «وكالات»: يواجه رئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي ضغوطا متزايدة من قبل أحزاب معارضة ليقدم استقالته على خلفية فضيحة صندوق رشى تحيط بحزبه حزب الشعب. يأتي ذلك في وقت اعترف فيه أمين الخزينة السابق في حزب راخوي بأنه أدار حسابا سريا موازيا للحزب.

ويحاول المعارضون الرئيسيون «الاشتراكيون» للحكومة الإسبانية التوصل إلى اتفاق مع أحزاب المعارضة الأخرى حول «تدابير» لإجبار راخوي على الاستقالة، رغم تمتع حزب الشعب بأغلبية في البرلمان، مؤكدين أنهم لا يسعون لإجراء انتخابات مبكرة.

وحثت إيلينا فالينثيانو نائبة رئيس الحزب الاشتراكي امس الاول حزب الشعب على اختيار رئيس وزراء جديد يجري تأكيد تعيينه بتصويت برلماني، بينما دعا حزب «إيزكويردا يونيدا» اليساري -الذي حث راخوي أيضا على الاستقالة- إلى اجتماع طارئ بهذا الشأن.

وبالتزامن مع هذه التطورات ذكرت صحيفة «إلباييس» الإسبانية أن أمين الخزينة السابق في حزب الشعب لويس بارثيناس اعترف اليوم بأنه أدار حسابا سريا موازيا للحزب، وفقا لما نقلته وكالة الصحافة الألمانية.

واستجوب قاضي التحقيقات بابلو روث أمين الخزينة السابق بارثيناس في ما يتعلق بوجود صندوق تردد أنه استغل كقناة لتحويل الرشى من شركات إنشاءات إلى راخوي وقادة آخرين في الحزب على مدى عقدين من الزمن تقريبا.

ووصل محاسب الحزب السابق لويس بارثيناس -المعتقل احترازيا منذ 17 يونيو الماضي في سجن سوتو دل ريال قرب العاصمة مدريد، والذي يثير منذ ستة أشهر قلق اليمين الإسباني- في حافلة معتقلي الشرطة إلى المحكمة الوطنية، بعدما استدعاه القاضي بابلو روث الذي يحقق في القضية.

وقد يكون لجلسة الاستجواب هذه انعكاسات خطيرة، حيث ذكرت صحيفة «إلموندو» الإسبانية «وسط يمين» أن «بارثيناس يكشف اليوم للقاضي روث عن 19 عاما من حسابات الحزب الشعبي».

وأضافت الصحيفة أن المحاسب السابق يستعد لتسليم قاضي التحقيق «مئات الوثائق الأصلية» والمحفوظة إلكترونيا التي تحتوي على كل حسابات الحزب الشعبي بين عامي 1990 و2008.

وأخذت الفضيحة التي اندلعت في يناير الماضي خلال الأيام الأخيرة تقترب من ماريانو راخوي رئيس حزب الشعب منذ عام 2004 والذي كان مقربا من لويس بارثيناس، أحد رجال الحزب الأكثر نفوذا في الكواليس منذ عقدين والمعروف بشغفه بالترف والمال.

ويوم 9 يوليو الجاري نشرت «إلموندو» التي باتت تنتقد بشدة الحكومة الحالية، وثائق خطية تدل -على حد قولها- على أن راخوي -الذي يتولى رئاسة الحكومة منذ نهاية العام -2011 وغيره من قادة الحزب، تقاضوا رواتب غير قانونية خلال تسعينيات القرن الماضي.

ونشرت الصحيفة الأحد معلومات جديدة حول تبادل رسائل إلكترونية قصيرة نسبت إلى راخوي وبارثيناس، موضحة أن تلك الرسائل تدل على أن رئيس الحكومة طلب من المحاسب السابق أن «ينفي وجود حسابات سرية ورواتب إضافية».

من جهتها نشرت صحيفة إسبانية كبرى هي «إلباييس» «وسط اليسار» يوم 31 يناير الماضي ملاحظات يفترض أنها مكتوبة بخط، مشيرة إلى أنها تعتبر من وثائق الحسابات عندما كان أمين مال حزب الشعب، حيث ظهرت أسماء عدد من قياديي الحزب بما فيها اسم راخوي.

وبينت الوثائق ذاتها أن راخوي تقاضى بين عامي 1997 و2008 «أموالا تعادل في المجموع 25.2 ألف يورو سنويا».

يشار إلى أن سوريا سايينز دي سانتا ماريا نائبة رئيس الوزراء أعربت يوم الاثنين عن أن الحكومة غير قلقة «على الإطلاق» بهذا الشأن، في ظل تأكيد حزب الشعب عدم وجود صندوق الرشى الذي تردد أنه استغل كقناة لتحويل الرشى من شركات إنشاءات إلى راخوي وقادة آخرين في الحزب على مدى عقدين من الزمن تقريبا.

ماريانو راخوي